وظيفية اللغة العربية ومنطق الاستعمال اللساني في الجزائر

The Functionality Of The Arabic Language And The Logic Of Linguistic Use In Algeria

برزوق الشموس

تحت إشراف الدكتور:

زغوان أمحمد

كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة . (الجزائر).

الملخص

سنعالج في هذا المقال وظيفية اللغة العربية في الجزائر و منطق استعمالها، و الهدف منه هو بيان فاعلية هذه الوظيفة انطلاقا من الممارسات الخطابية ،و بيان هذا التنوع اللغوي و اللساني الذي يتعدد في الجزائر و علاقته بالمستوى اللغوي للمتعلم ،مع إبراز الخصائص و أسباب هذا التعدد و تجلياته ،حيث إن مسألة البحث تقتضي التدليل على أثر هذا التعدد في الجزائر و محاولة رسم الواقع اللغوي الجزائري قصد بلوغ النتائج منها كيفيات معالجة التعدد دون الإضرار با لهوية اللغوية و كذا الإلحاح على أن وظيفية اللغة العربية فوق أي تعدد يتوافق مع أصل المكانة و الوظيفة التي تختص بها لغة الاعجاز دون إقصاء التنوع اللغوي الذي يصون تلك الهوية أيضا.

الكلمات المفتاحية : وظيفية، لغة، عربية، منطق، استعمال، لساني .

Abstract :

In this article we will deal with the function of the Arabic language in Algeria and the logic of its use, and the aim of it is to demonstrate the effectiveness of this function on the basis of rhetorical practices, and to explain this linguistic and linguistic diversity that is plural in Algeria and its relationship with the linguistic level of the learner, while highlighting the characteristics and reasons for this diversity And its manifestations, as the research issue requires demonstrating the impact of this pluralism in Algeria and an attempt to draw the Algerian linguistic reality in order to reach the results, including ways to address polygamy without harming the linguistic identity, as well as the insistence that the function of the Arabic language above any multiplicity corresponds to the origin of the position and function that It is peculiar to the language of the miracles without excluding the linguistic diversity that maintains that identity as well.

Keywords: Functional, language, Arabic, logic, usage, linguistic

مقدمة

يتجه البحث في الدراسات السوسيولسانية المعاصرة صوب العلاقة القائمة بين اللغة و المجتمع ، ذلك لأن اللغة لها صلة بالمجتمع الذي ينضمها و يؤطرها على نحو يجعلها مختلفة عن اللغات الأخرى نظاما و عادة و سلوكا . فاللغة ظاهرة اجتماعية تتفق عليها الجماعات البشرية و هي تعكس كل ما يموج فيها من عادات و تقاليد و أعراف و تنوعات جغرافية و إقليمية . و عليه كانت مهمة اللسانيات الاجتماعية البحث في : اللغة و اللهجة و خصائص استعمالها و الاطلس اللغوي الجغرافي و العلاقات الاجتماعية و الثقافية في المجتمع الواحد ، و أثر ذلك في تعليم اللغة القومية و تعلمها و الفروق القائمة بين المستويات الكلامية فيها حسب سياقاتها الاجتماعية و اللسانية .

أولا : الوضعية السوسيو لسانية في الجزائر

تؤكد الدراسات و الأبحاث العربية في مجال التخطيط اللساني إلى أن اللغة العربية المعاصرة –بوصفها اللغة الرسمية في الجزائر دستوريا ،و اللغة الأم بالنسبة للمجموعة اللسانية العربية –قد أصبحت تواجه عقبات سوسيولسانية شائكة من مثل إشكال الثنائية تجاه اللغة الفرنسية أساسا ،و إشكال الإزدواجية تجاه العاميات أو الدارجات العربية و يبدو ان الملاحظة نفسها سجلت بكيفية أخرى مع اللغة الأمازيغية –بوصفها اللغة الأم محليا بالنظر إلى المجموعة اللسانية الأمازيغية ،حيث أضحت تواجه إشكال الثنائية تجاه اللغة الفرنسية ،و تواجه إشكال الازدواجية تجاه اللهجات الامازيغية .و عندئذ فإن الطفل الجزائري في أي منطقة من أرجاء الوطن ،هو إما احادي اللسان و إزدواجي التأدية عربية فصحى +عربية دارجة ،و إما ثنائي اللسان و إزدواجي التأدية اللغوية :عربية فصحى +فرنسية +عربية دارجة أو عامية ،و إما ثلاثي اللسان و إزدواجي التأدية اللغوية :أمازيغية +عربية فصحى أو فصحى عربية +أمازيغية +لهجة أمازيغية +فرنسية و من ثمة ،تظل الازدواجية ملمحا ثابتا مع الطفل قبل سن التمدرس بحكم السوق اللغوية التي ينتمي إليها محيطه الاجتماعي[1].

بهذا التصور يمكن إختزال وظيفية اللغة العربية من المحيط السوسيو ثقافي باعتباره أحد احداثيات التواصل الاجتماعي بكل جوانبه ،حيث يكون التعدد اللغوي ملمحا قارا في منظومتها اللسانية . و تأسيسا على ذلك يتعين علينا في المقام الأول أن نقف وقفة مفصلة عند مفهوم اللغة الوظيفية.

ثانيا: مفهوم اللغة الوظيفية ومنطق الاستعمال

يبدو أن الخوض في مسألة وظيفة اللغة يحملنا على تسليم بحاجة الإنسان إلى تجاوز مستوى الاتصال لدى أنواع قريبة من جنسه ليقوم بمهامات جوهرية من مثل : تمثيل المعلومات ،و إبلاغها ومن ثمة تنتقل وظيفة اللغة في جوهرها من التواصل إلى تمثيل المعرفة ،وبرمجة المعلومة و إبلاغها أو بالأحرى تمثيل العالم ،وفي هذا السياق يرى "أوستين" أن اللغة " ليست أداة أو وسيلة للتخاطب والتفاهم والتواصل فحسب وإنما اللغة وسيلتنا للتأثير في العالم وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف[2].

وبهذا نكون مدعوين للتخلي عن فكرة اختزال اللغة في نظام ترميزي شفاف قوامه التواصل الحرفي للغة ما دام استعمالها ممثل في إنتاج الجمل وفهمها يتطلب معارف غير لغوية ويستلزم عمليات استدلالية تقوم أساسا على استراتيجية المؤول والملابسات السياقية للعملية التواصلية ،و لا يمكننا أن نتصور –والحال هذه –أي علاقة مواضعة (conventionnelle) بين تلك المعارف والجمل التي يتعين تأويلها،[3] ومن ثمة لا يمكن فصل استعمال اللغة عن القدرات البشرية و الذهنية التي لا تمتلك أية صيغة لسانية بالمعنى الحرفي للمصطلح على نحو يغدو معه الانتقال من محور معرفي خارج عن اللغة إلى محور لساني إجراءا تأويليا تداوليا. فعندما تتحول القدرات اللغوية إلى مهارات وظيفية بفعل الاستعمال لعمليات اللغة في المحيط السوسيو ثقافي يجوز الحديث عن اللغة الوظيفية .

لا مندوحة أن تكون الدراسة الاستعمالية بوصفها بعدا جديدا قد تكونت من المنطق الصوري مع القطيعة التي سجلتها أبحاث فيتجن شتاين منذ سنة 1930 والداعية إلى منهج يتمثل في القيام باستقصاء دقيق لمختلف استعمالات اللغة الممكنة في رحاب الألعاب اللغوية بوصفها سفوحا لسانية ذات نشاطات اجتماعية تتحدد صورا وأشكال نموذجية للحياة الاجتماعية وقد تشكلت هذه التوصية التي قدمها فيجيشتاين أزمية عملية لأبحاث مدرسة أوكسفورد بزعامة أوستين وسترارس وغرايس التي ما كانت تدعو لتحليل اللغة العادية وفق منهج ينفتح للفروق وحتى الدقائق المهنية في الاستعمال السياقي للأقوال الفعلية بعيدا عن التحليل الصوري للقضايا وتم استدرك التحليل الاستعمالي للغة مع طلائع التفكير المنطقي المعاصر إثر دراسة منطقية للحجج والمذاهب الفلسفية المعملي الحيوي للغة من خلال مراعاة مرونة الشكل اللغوي والطابع الملموس للتلفظ وعندئذ أصبحت الترجمة الشفوية غير كافية لتحليل عدد كبير من الجمل وعبارات اللغة الطبيعية العادية مثل التراكيب الاستفهامية والأمرية والرجائية..... وغيرها بحجة انفلاتها من قيم حقيقية المتعلقة بالصدق أو الكذب .

وتأسيسا على ما سلف يبدو أن ميدان استعمال اللغة هو الخطاب حيث أن هذا الاستعمال لا يتبلور إلا من خلال استراتيجية قولية تسمى عملية التلفظ nonceat بوصفها النشاط الرئيس الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي مما يبلور عناصر السياق في الخطاب من مرسل ومعلق ووضعية خطابية تتعدد بالقصد والهدف.

وعندئذ تتعدد وظيفة اللغة وفقا للاستعمال الذي ما فتئ يمنحها طابعها الحيوي والخلاق بدلا من أن تحصر في الإطار التواصلي حسب ما أقرت به النزعة الموضوعية المجردة في الفكر اللساني البنوي.

وينقسم كلاهما الى نوعين: وظائف فعالة وأخرى سودوية ، ولا جرم أن يكون هاليداي قد اعتمد على تقسيم مالينوفسكي بشيء من التفصيل والتدقيق.

ومرة ذلك في نظرنا يعود إلى تمركز هذه النزعة على الرؤية النظامية المجردة للغة المعزولة عن ممارستها الفعلية في السياق وفي هذا الإطار يؤكد أحد الباحثين على مركزية البعد الوظائفي للغة إذ يقول: "ليس ثمة كبير اختلاف في وظيفية اللغة وإذا عن لفاق أن ينفي ذلك فإنه يواجه بإحدى الحقائق الكلية الثابتة ذات. شقين هما أولا أن لا موجود دون أن تكون له وظيفة وجد لأجله تأديتها وثانيا أن هذا الموجود يتخذ كليا أو جزئيا الشكل الذي تتطلبه الوظيفة المسندة إليه الاختلاف بين اللسانين وفلاسفة اللغة كل من في أمرين: طبيعة الأدوار التي تسخر اللغة للقيام بها وعددها[4].

وعندئذ يتعذر الفهم العميق لأي ظاهرة لغوية في غياب الوقوف عند وظيفتها في الاستعمال ومن هذا المنطلق بأن الحديث عن لغات تداولية عدة من مثل اللغة القانونية و اللغة الاشهارية والاقتصادية واللغة السياسية واللغة التربوية والتعليمية و اللغة الدينية وغيرها لأن كلها كيانات خطابية تمنح اللغة خاصيتها الوظيفية بناء على طبيعة الاستعمال .

بالرغم من أن اللغة الطبيعية هي مادة الخطاب إلا أن استعمالاها العادي في سيرورته التواصلية يخرجها من معيارية الشراكة الاصطلاحية والتجريد القواعدي إلى خصوصية العرف ومعياريته الواضعة في التواصل ذلك أن ما يتم التبادل به هو التعبير المعياري والمشترك بين طرفي الخطاب ومن ثم أمضى الخطاب يستلهم المعنى من الخارج أي أن السياق السوسيو ثقافي، وعندئذ يكتسب الخطاب قيمة رمزية تتبع من التجارب الفردية وفق استراتيجيتي التقرير و الايجاد وإذا كان البحث في فلسفة اللغة قد طوع مفهوم الخطاب جدلية الحدث والدلالة فإن هذا المعطى التموري الذي حازه مفهوم الخطاب ظل مسلمة مفروضة في أدبيات الخطاب اللساني تقضي بضرورة الانتقال من لسانيات اللسان إلى لسانيات الخطاب وذلك منذ أن أعلن سوسير الفصل بين اللسان والكلام وعلى هدية في الفصل بين الخطاطة schéma والاستعمال usageوثم أضعف نظرته الخطاب تستمد نتائجها الايبستيمولوجية من الوعي المنهجي الذي سرعان ما تجاوز حدود التعقيد للنظام اللساني في مستوى الحملة إلى هموم الممارسة والاستعمال في رحاب الملفوظ والنص الخطاب

مندوحة أن يكون واقع اللغة العربية في عصر العولمة في أمس الحاجة إلى الاستفادة من الاندماج المعرفي الشديد الذي تتسم به منتجات المعلوماتية بصفتها فرعا من فروع المعرفة يسهل معينة من سائر الفروع الأخرى سواء كانت علمية بحته أم انسانية أو فنية كما هي الحال في تكنولوجيا الوسائط المتعددة multimédia وتكنولوجيا صناعة المحتوى مثل قواعد البيانات المتعددة الاختصاصات والأرشفة الإلكترونية للتراث المدون والتراث الثقافي والتاريخي ونضم الذاكرة النصية والسمعية والبصرية ودوائر المعارف المختلفة بالإضافة إلى التوسع في نظام المعالجة الآلية من حوسبة المعجم وتحليل

النصوص الإلكترونية ومن ثم بات التوجه العام نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي وتعلم معالجة المعارف يتطلب الارتقاء بمستوى المعالجة إلى وحدة البناء الرئيسة للمعرفة ألا وهي المفهوم.

وعندئذ أصبحت الظروف المرحلية التي تجتازها اللغة العربية تستدعي تخطيطا عميقا لتوسيع أنساقها سعيا إلى تقوية طاقتها التعبيرية من خلال الزيادة في القدرة التعبيرية لمستعمليها.

ولن يأت ذلك إلا بقدرة الإنسان العربي على الحضور المكثف في الاندماج المعرفي والعلمي بغية تنمية شاملة لمجتمع المعرفة عن طريق إثراء الإبداع والذكاء الجماعي من أجل مساعدة كل أفراد المجتمع على وضع آليات جماعية للتعايش والإنتاج في إطار تعددية مبدعة تتفاعل فيها المعرفة والثقافة والنماء.

ثالثا: إشكالية موضوع الوصف اللغوي بين نحو الجملة ونحو النص

ثمة حقيقة مؤداها أن نحو النص و إن كان قد قدم من نحو الجملة إلا أنه ظل في الغالب الأعم يراهن على استقلالية تصوراته النظرية و المنهجية في اطار ضبط الحدود الفاصلة بين نظام الجملة و نظام النص من جهة اعتبار خاصية التجريد و الملابسات السياقية و المقامية للبنية النصية. و لهذا تطلب استدعاء موضوع الدرس و منهجه في نحو النص ، إمكانية البحث في ما يكون به الملفوظ نصا مع رهان كبير على سلطة المقام في عملية التلفظ .

وعندئذ يرتد مستوى التحليل من الجمل النظامية الى قضايا منجزة بالفعل في المقام ، بكل ما تمتلكه من خصائص سياقية يقوم عليها الفهم و الافهام، كل ذلك سيطرح قضية أساسا تتعلق بشرعية وجود نص إلى جانب نحو الجملة ، حيث يسعى إلى بناء نسق تجريدي يصف كل ما هو من جنس الملفوظ بغية توسيع نطاق المستوى النحوي ،و الجهاز اللغوي الواصف على السواء و في ضوء هذا التمايز التقابلي بين المنحيين الذين سلكهما الدرس اللساني المعاصر ،تسجل نظرية النحو الوظيفي تحفظاتها المنهجية إزاء هذا الانشقاق الابستمولوجي بين المنحيين ساعية الى رفع الحواجز بين لسانيات الجملة و لسانيات النص [5] ،و تحويل الانقطاع بينهما الى تقاطع .و بموجب هذا التمييز بين الحقلين بإمكاننا ان نفهم الحدود الفاصلة في الدرس اللغوي العربي بين النحو الذي بنا أطر شبكته المفهومية على نظام الجملة تنظيرا و اجراء، و البلاغة التي سعت الى تطويع كيانها المعرفي ضمن مساحة أوسع هي النص ،من حيث أسهمت في توجيه النظر إلى العلاقات الداخلية في النصوص اثر حديثها عن بعض الصيغ النحوية للتشبيه و الاستعارة ،و كذا الكشف عن الترابط القائم بين سلسلة من الأقوال المؤلفة لفقرة او مجموعة من العمل الأدبي و بإمكاننا ان نلام هذه الحقيقة في أجلى صورها في منجز حازم القرطاجني ،و لا سيما حديثه عن بنية القصيدة العربية ضمن الفضاء العام للنظرية الشعرية الحديثة ،ضمن هذا الإطار استطاعت الإنجازات البلاغية أن تقارب وصف النصوص و تحديد وظائفها حتى أضحت تنعت —بوجه من وجوه– نظرية النص ،و لعل هذا ينطبق على البلاغة العربية ،مثلما ينطبق على بلاغات أخرى.

وتأسيسا على ما سلف ،يمكن القول إن البلاغة الجديدة هي الحقل المؤهل لتحليل البنى النصية ووظائفها ضمن نظريات الخطاب ،إذ ما اهتدى أشياعها إلى طائفة الحكمة في تشكيل رؤية منهجية قوامها إعادة التشييد الابستمولوجي لمقولات البلاغة العربية ضمن مستجدات البحث المنهجي في لسانيات النص و نحو النص ،بهدف التأصيل الفعال الإيجابي للتراث اللغوي العربي ،و ما احوجنا إلى ذلك .و عندئذ كانت النتائج ستكون عظيمة في رحاب ذلكم التفاعل المنهجي و التظافر المعرفي بين البلاغة و اللسانيات و الفلسفة و المنطق وفق استراتيجيات مشتركة ذات خطاطات مفهومية قادرة على اثراء البحث اللغوي المعاصر ،و من المؤكد أن ذلكم التظافر بين النحو و البلاغة كان ملمحا تمييزيا و أساسا في نحو اللغة العربية الوظيفية.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الآتي: ما مفهوم التعدد اللغوي؟ وما هي الأسباب التي أدت الى ظهوره؟ وما هي اشكاله؟ وكيف انعكست على الواقع اللغوي في الجزائر؟

رابعا: التعدد اللغوي مفهومه و أسبابه و أشكاله

1- مفهوم التعدد اللغوي:

لعل لفظ التعدد يفضي مفهومه إلى استعمال أكثر من لغة داخل دولة أو مجتمع أو فرد ،فقد عرفه جون ديبوا في كتابه –قاموس اللسانيات –بقوله :"التعدد اللغوي عندما تجتمع أكثر من لغة في مجتمع واحد ،أو عند فرد واحد ليستخدمها في مختلف أنواع التواصل، و المثال المشهور هو دولة سويسرا حيث الفرنسية و الإيطالية و الألمانية هي لغات رسمية بها[6] ؛فنقول عن دولة أو مجتمع أو فرد أنه متعدد اللغات إذا كانت لديه القدرة على التواصل بأكثر من لغة، و هذه الخصيصة لا تكاد تخلو منها أي دولة أو مجتمع في العصر الحاضر أو حتى في العصور السابقة ،أفضل مثال يمكن أن ندرجه في هذا المضمار ما تمثله كندا حيث تقر دستوريا باللغتين الإنجليزية و الفرنسية، وسويسرا التي تعتبر الفرنسية و الإيطالية و الألمانية لغات رسمية بها ،من هنا فالتعدد اللغوي يصنف إلى نوعين :النوع الأول هو التعدد اللغوي الاجتماعي ،و النوع الثاني هو التعدد اللغوي الرسمي

أ-التعدد اللغوي الاجتماعي:

وهذا التعدد نجده متفشيا في مختلف طبقات المجتمع دون ما إقرار من جانب الحكومة، ويكتسبه المجتمع نتيجة احتكاكه مع شعوب أخرى مختلفة عنه في اللغة أو نتيجة الهجرات أو الاستعمار أو غيرها من العوامل الأخرى.

ب-التعدد اللغوي الرسمي:

وهوذلك التعدد الذي تقره الدولة رسميا في دستورها كما أشرنا سابقا إلى كندا وسويسرا حيث تقر با لتعدد اللغوي في تعاملاتها الإدارية ووثائقها الرسمية.

لكن عند النظر إلى الواقع اللغوي الجزائري، تتراءى لنا التعددية اللغوية بصفة جلية، سواء على مستوى المجتمع أم على المستوى الرسمي دون أي إقرار دستوري، فالجزائر تعلم في مدارسها اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، وفي بعض المناطق الأمازيغية والألمانية والإسبانية وغيرها.

2- أسباب التعدد اللغوي:

لم يتواجد التعدد اللغوي في الدول والمجتمعات صدفة وإنما هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهوره، وهذه الأسباب لا تكاد تختلف من دولة إلى أخرى وخاصة عالمنا العربي الذي مر بنفس الظروف تقريبا وقد تعددت هذه الأسباب ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ-الغزو العسكري و الاحتلال:

إن من أسباب تواجد ظاهرة التعدد اللغوي في العالم العربي عامة و الجزائر خاصة ، ما تعرضت له البلدان العربية من إحتلال عسكري في القرن الماضي ،و كما هو معلوم فإن الجزائر قد تعرضت للاحتلال الفرنسي (من1830الى 1962) خلال هذه الفترة عملت فرنسا على محو اللغة الرسمية للبلاد (اللغة العربية) ،جاهدة في فرض لغتها الفرنسية على الشعب الجزائري ،طامحة في تحقيق أهدافها التي رسمتها و من أهمها فرنسة الشعب الجزائري ،و المدة غير القصيرة التي قضتها فرنسا في الجزائر جعلت الجزائريين يتعاملون مع هذا المحتل يتعلمون في مدارسه و يعملون لديه نتج عن هذه المعاملات احتكاك لغوي أدى الى ظهور ثنائية لغوية[7]

ب-الهجرة الجماعية:

أغلب بلدان العالم معرضة للهجرة من قبل سكانها ،كل له ظروف دفعته لهذه الهجرة ،منهم من رحل بحثا عن ظروف اقتصادية أفضل و عمل أحسن و خاصة بلاد العالم الثالث التي عانت الويلات من الدول المستعمرة ،مثل ما حدث مع الجزائر بعد الاستقلال و أثناء الاحتلال ،حيث الظروف القاسية من جوع و فقر و أمراض دفعت الكثير من فئات الشعب الجزائري للهجرة نحو الدول الأوروبية المتحضرة و المتطورة اقتصاديا و تكنولوجيا و علميا ،خاصة فرنسا و قد يهاجر أبناء الشعب نتيجة لمهنة التجارة التي تفرض عليهم التعامل مع الدول الأخرى ،كل ما قلناه يؤدي إلى الهجرة الجماعية من الشعوب و هذه الهجرة تخلق وسطا يحتك فيه النازحون مع أبناء الشعوب الاصلية و هذا بدوره يؤدي إلى احتكاك لغوي –ينتج عنه فيما ينتج – ظاهرة الثنائية اللغوية.

ج-تربوية وتعليمية:

من أبرز العوامل و الأسباب المسؤولة عن تفشي ظاهرة التعدد اللغوي الأسباب التربوية و التعليمية، فلو عدنا مثلا إلى التعليم في المدارس الجزائرية وجدنا الكثير من المواد العلمية تستعمل مصطلحات أجنبية مثل الرياضيات و الفيزياء و

العلوم ، بالإضافة إلى المعاهد العلمية و التقنية في الجامعات الجزائرية ،و لا يخص هذا الوضع الجزائر فقط بل الكثير من البلدان العربية تدرس التخصصات العلمية بلغاتها الأصلية لافتقادها التعريب ،و هذا الوضع يخلق لدى المتعلمين خطابا عربيا مشوبا بمصطلحات أجنبية و لهجيه

د–ذاتية و نفسية :

الكثير من أفراد المجتمع يميلون إلى النزوح لاستعمال اللغات الأجنبية و خاصة الفرنسية ،في تواصلهم اليومي أو يراوحون بين اللغة العربية و الفرنسية لفقدانهم الثقة بلغة الأم لأنها لغة كلاسيكية لا يضم حقلها إلا التخلف و الجهل في نظرهم لكن تختلف نظرتهم إلى لغات الغرب المتحضر فعند استعمالهم لهذه اللغات فإنهم يشعرون بالاعتزاز ،لأنها من الغرب القوي و التحضر و التفوق ،و لا يمكن الاستهانة بهذا السبب لأنه من أهم الأسباب في واقعنا اللغوي الجزائري لأن فقدان الثقة بالذات والرغبة في تقليد الغرب في كل شيء حتى في لغته أصبح محل التنافس خاصة على مستوى فئة الشباب.

3– أشكال التعدد اللغوي :

تعتبر اللغة من جهة نظر بعض اللغويين أداة تنقل الأفكار والأحاسيس وكل ما يختلج بصدر الإنسان لأن هذا الأخير حين ينطق ببعض الكلمات إنما يفعل ذلك لكي يعبر وينقل عواطفه وأفكاره من الداخل إلى الخارج وعليه فإن اللغة تتيح له تبليغ تجربته الشخصية إلى نظائره ولعل تعريف ابن جني يصب في السياق ذاته إذ يقول: " حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم والأغراض هي الدلالات والمعاني التي يراد نقلها من متكلم إلى مستمع باستخدام الأصوات المنقولة أو المكتوبة. فالناس إذن يحتجون إلى الاتصال ببعضهم أفرادا و أمما ولهذا الاتصال آثاره اللغوية فاللغات تلك الجماعات ولهجاتها تتلاقى ويتأثر كل منهما بالآخر وقد أكدت معظم البحوث التي أجريت في هذا المضمار على أن عوامل تفوق أي لغة أو لهجة على غيرها ويعود في معظمها إلى الثقافة أو الحضارة والنفوذ والسلطات وعدد الناطقين ونحو ذلك... وعليه فمن البديهي أن يغلق هذا الاحتكاك بين اللغات الصراع القائم بينهما اختلالا في الأداة من شأنه أن يفقدها خصائصها الموغلة فيها ويطلق اللغويون على هذا الاحتكاك والتدخل اللغوي تسمية التعدد اللغوي الذي يتخذ شكلين أساسيين هما: الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية.

خاتمة

يتجلى وضع اللغة العربية داخل المحيط اللغوي الجزائري في إطار الازدواجية أو التعدد اللساني، أي اتجاه العامية والعربية الفصحى والأمازيغية، وفي إطار الثنائية، أي اتجاه اللغة الفرنسية. فخلصنا من جهة أن اللغة العربية لا تخضع للمنافسة من جراء التعدد اللساني ،على اعتبار أن العامية تظل لغة داعمة للغة العربية عبر الوظائف الحياتية و الوجدانية فقط ،و لا يمكنها أن تسمو إلى منزلة و مستوى اللغة العربية التي تظل دائما لغة المضامين العالية (الدين و الفكر و الأدب) و لا تقوم الأمازيغية أيضا بالدور الوظائفي الذي تقوم به الفصيحة ،و كونها توظف فقط في ملاسنة الاتصال في إطار محيط اجتماعي معين .و استنتجنا من جهة أخرى ، أن الثنائية اللغوية (عربية –فرنسية) التي اختيرت سابقا كحل مرحلي في اطار استراتيجية الخطة التعريبية –انعكست سلبا على وضع اللغة العربية ،بعد أن أضحت ثنائية غير متكافئة تدهور فيها وضع اللغة العربية إزاء اللغة الفرنسية ،حيث أصبحت هذه الأخيرة لغة مزاحمة لا إضافية أو تكميلية و من هنا لجأنا إلى دحض هذه الخطة التعريبية ،و تبنينا نموذجا بديلا يتمثل في "التعريب المدعوم بالتعدد اللغوي".

مستدلين على أنه خطة تعريبية ناضجة تسعى إلى وضع أسس لاستقرار لساني متزن تحتل فيه اللغة العربية المركز كلغة الهوية الاصهارية ، ولغة الفرص المعرفية و الاقتصادية .إذ هناك مقاربة وظيفية لعناصر اللسن يكون فيها التعدد اللغوي مشروعا ،فيوكل للعامية التعبير عن الحاجات الحياتية العادية ،و تظل الأمازيغية كواقع ثقافي مثر و كبعد هوي .و متعدد اللغات لموجهة الثورة المعرفية العالمية الحديثة ،و الانخراط ضمن المنظومة الدولية .إذ لا يجب أن يتحول التعدد اللساني الوطني التوافقي إلى تعدد صراعي (تقوم فيه الدارجة أو العامية العربية "، باعتبارها لغة "الحياة" ،بمهاجمة اللغة الفصيحة ، أو البربرية بصراع اللسانين معا ، أو العكس) .و تقام ثنائية لغوية تشقيقية لفائدة اللغة الأجنبية (مع تقليص وظيفيات اللغة الفصيحة) .و تتحول اللغة الأجنبية إلى لغة الاعتبار و الحداثة (في مقابل لغة عربية محصورة في الكلاسكيات و التطرفات)" . ينبغي أن نتجه إلى التوحيد و التجمع لا الإفراط في الخصوصية و تفتت الهوية ، بمعنى بجب تجنب التحجر و الاختزال الأحادي ،فهذه المبادئ تعد الشروط الرئيسية و الخادمة لتقوية الاتصال و الاندماج المجتمعي و النمو السوسيو اقتصادي و انسجامه لا تمزقه ،و نعتبر في كل هذا أن التخطيط للوضع الخارجي للغة يستلزم بالأساس التخطيط للوضع الداخلي لها(المتن) و العكس صحيح .

وإذا كان التعريب المدعوم بالتعدد اللغوي يخدم الهدف المتوخى، فإن التعليم اللغوي المتعدد يؤدي بدوره إلى تعليم لغوي فاعل، وهو تعليم ينبني على تعلم شامل للغة العربية من الروض إلى الجامعة وعبر جميع المواد وعلى تعلم جزئي للمهارات والآليات بالنسبة للغة /للغات الأجنبية.

وكلازمة لهذا التخطيط اللغوي الذي يستهدف تأهيل وضع اللغة العربية بانتشارها، وتقوية فرص مستخدميها في الشغل ودعمها للاندماج في مجتمع العلم والمعلومات والاقتصاد والتواصل، لا بد من قرار سياسي إلزامي صريح وواضح يضع حدا لهذه الفوضى اللغوية.

إن حلقة النهوض بوظيفية اللغة العربية تحتاج إلى عدة عناصر متكاملة و مترابطة فيما بينها، من رؤية شاملة إلى خطة محكمة و متزنة، إلى قرار سياسي ثابت تفنده مؤسسات فاعلة للتطويع و إنتاج الأدوات و تكوين المدرسين من مستوى عال، وتسعى إلى تحقيق هذا القرار إرادة مجتمع قوية ، قادرة على التحكم به ،و التعامل معه بذكاء ووعي حتى تترجمه إلى واقع ملموس.

التهميش:

[1]– ينظر عبد القادر الفاسي الفهري ، المقارنة و التخطيط في البحث اللساني المعاصر ، دار توبقال للنشر الدار البيضاء المغرب،1990 ، ص154

[2]ينظر أوستين ، نظرية الأفعال الكلامية عبد القادر قنيني افريقيا الدار البيضاء المغرب 1991 ص6

[3]–ينظر آن روبول جاك هو منظر التداوليات اليوم علم جديد في التواصل تر بين الدين دغفوس محمد شيباني المنظمة العربية للترجمة دار الطليعة للطباعة والنشر ط1 2003 ص18.

[4]– ينظر المتوكل احمد التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات منشورات مكتبة دار الأمان الرباط المغرب ط1 2005 ص34.

[5]ينظر الازهر زناد ،نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا ،الدار البيضاء /المغرب ،المركز الثقافي العربي، بيروت ،ط1، 1993،ص18 19.

[6]مظاهر التعدد اللغوي وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية، ا –باديس لهويمل و ا–نور الهدى حسني، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ثلاثون ،المجلد 5, العدد 4، سنة 2014، ص 17.

[7]العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية، إبراهيم كايدة محمود، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد الثالث العدد الأول ذو الحجة مارس، ص78.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية ،قضايا و مقاربات ،منشورات مكتبة دار الأمان الرباط /المغرب ط1 ،2005.

2- مظاهر التعدد اللغوي وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية، ا –باديس لهويمل و ا-نور الهدى حسني، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 5, العدد 4، سنة 2014،ص 17.

3- الأزهر زناد ،نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا ،الدار البيضاء /المغرب ،المركز الثقافي العربي ،بيروت ط1 ، 1993.

4- آن روبول و جاك موشلار ،التداوليات اليوم علم جديد في التواصل تر:سيف الدين دغفوس/ محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة ،دار الطليعة للطباعة و النشر لبنان ط1، 2003.

5- أوستين نظرية أفعال الكلامية ،تر عبد القادر قنيني ،إفريقيا الشرق .الدار البيضاء /المغرب 1991.

6- إبراهيم كايدة محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية –المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد الثالث العدد الأول ذو الحجة مارس،2014.

7- عبد القادر الفاسي الفهري ،المقارنة و التخطيط في البحث اللساني المعاصر ،دار التوبقال للنشر ،الدار البيضاء /المغرب، 1990.